مناهج التفسير القضائية وأثرها في التعديل غير الرسمي للدستور

Judicial Interpretation Approaches and their Impact on Informal Amendment of the Constitution

م.م. حيدر عامر عبد الله

Asst. Inst. Hayder Amer Abdullah

كلية الصيدلة/ جامعة النهرين

College of Pharmacy/ Al-Nahrain University

hayder.amer.abdullah@nahrainuniv.edu.iq

أ.م.د. إيمان قاسم هاني

Asst. Prof. Dr. Iman Qasim Hai

كلية القانون/ الجامعة المستنصرية

College of Law/ Al-Mustansiriyah University

الملخص

يتناول هذا البحث تحليل مناهج التفسير التي يتبعها القاضي الدستوري عند تفسيره للنصوص الدستورية في ظل الدساتير الجامدة، وما يترتب على هذه المناهج من آثار قد تفضي إلى تطوير الدساتير أو تعديلها بطرق غير رسمية؛ فكما هو معلوم أنّ القواعد الدستورية تتسم بالعلوية والثبات إلا أنّ هذا الثبات قد يصطدم بحاجات المجتمع المتغيرة وتطوراته المتسارعة، وهو الأمر الذي يفرض على القضاء الدستوري اعتماد مناهج تفسير مرنة ومتطورة تُمكّنه من جعل القواعد الدستورية المكتوبة قابلة للنمو ضمن حدودها اللفظية بما يمكنها من مسايرة التطورات، وبذلك فإن دور القاضي الدستوري سوف لن يقتصر إزالة الغموض عن النص الدستوري فحسب، بل سيعمل على تحديث النصوص الدستورية ومواكبتها للتطورات الحادثة في المجتمع، وانطلاقاً من هذه الفكرة فإن على القاضي الدستوري سلوك المناهج التفسيرية التي تجعل تفسيره عملياً وليس مجرد تفسير نظري تتعرقل معه الحاجات الواقعية فالنصوص الدستورية ذات طبيعة استثنائية تختلف عن سائر النصوص لكونها تشمل توجهات موضوعية عامة في شؤون عديدة كالشؤون السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، فالتطبيقات العملية للقضاء الدستوري في الحالات المعروضة عليه والتي تستدعي التدخل التفسيري تفرض عليه اتباع مناهج تفسيرية عديدة تسير به إلى التفسير الأكثر نجاعة للنص الدستوري، ولعل دور القاضي الدستوري يبرز بشكل فاعل في الدساتير الجامدة التي يجب تعديلها بشكل رسمي وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في صلب الوثيقة وهو الأمر الذي يجعل من القاضي الدستوري ملزماً بسلوك المناهج التفسيرية التي تتيح له تعديل معاني الدستور وهكذا يصبح التفسير القضائي أداة فاعلة للتعديل غير الرسمي للدستور، من خلال سد الفجوة بين النص الدستوري الجامد والواقع المتغير بما يعزز مشروعية الدستور في مواجهة التحديات المتجددة.

الكلمات المفتاحية التفسير القضائي، مناهج التفسير، تعديل الدستور

Abstract

This research deals with analyzing the interpretation methods followed by the constitutional judge when interpreting constitutional texts in the context of rigid constitutions, and the effects that result from these methods that may lead to the development or amendment of constitutions through informal methods. As is well known, constitutional rules are characterized by supremacy and stability. However, this stability may clash with the changing needs of society and its rapid developments. This requires the constitutional judiciary to adopt flexible and advanced interpretation approaches that enable it to make written constitutional rules capable of growth within their verbal limits, enabling them to keep pace with developments. Thus, the role of the constitutional judge will not be limited to removing ambiguity from the constitutional text, but will work to update constitutional texts and keep them in line with developments occurring in society. Based on this idea, the constitutional judge must adopt interpretive approaches that make his interpretation practical and not merely theoretical interpretation that hinders realistic needs. Constitutional texts are of an exceptional nature that differs from other texts because they include general objective trends in many matters such as political, social, economic and cultural affairs. The practical applications of the constitutional judiciary in the cases presented to it that require interpretive intervention require it to follow numerous interpretive approaches that lead it to the most effective interpretation of the constitutional text.

Perhaps the role of the constitutional judge emerges effectively in rigid constitutions that must be formally amended in accordance with the procedures stipulated in the core of the document oblige the constitutional judge to follow interpretive approaches that allow him to modify the meanings of the constitution. Thus, judicial interpretation becomes an effective tool for informal constitutional amendment, bridging the gap between the static constitutional text and the changing reality, thus enhancing the legitimacy of the constitution in the face of emerging challenges.

Keywords: Judicial Interpretation, Interpretation Approaches, Constitutional Amendment

المقدمة

أولا: التعريف بموضوع البحث

يُعد الدستور القانون الأعلى والأقوى في الدولة وهو الإطار الذي يحدد شكل النظام السياسي ويُنظم العلاقات بين السلطات ويكفل حقوق الأفراد وحرياتهم في الدولة، وأنَّ قوة الدستور تقوم على مبدأي العلوية والثبات، إذ يُفترض أن تبقى قواعده مستقرة بما يضمن وحدة النظام القانوني ويحافظ على استمرارية الدولة، إلا أنّ هذا الثبات قد يصطدم بتغير الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية وما يفرزه الواقع المُعاش من حاجات متجددة تتطلب مواكبة دائمة لأحكام الدستور، وفي ظل صعوبة إجراءات التعديل الرسمي للدستور والتي غالباً ما تحتاج إلى أغلبية موصوفة أو إجراءات مطوّلة، برزت آليات أخرى غير رسمية للتعديل الدستوري، من أبرزها التفسير القضائي.

فالقضاء الدستوري، وهو بصدد تفسيره للنصوص الدستورية لا يقتصر على بيان معانيها فحسب بل قد يسهم في إضفاء مضامين جديدة عليها تجعلها أكثر قدرة على التكيف مع التطورات الآنية وهو ما يشكّل صورة من صور التعديل غير الرسمي للدستور؛ وتتجلى أهمية هذا الدور من خلال الرقابة القضائية على دستورية القوانين، فلمعرفة ما إذا كان القانون الذي أصدره المشرع يناقض الدستور، يجب على القاضي (المحكمة) وقبل كل شيء القيام بتفسير النص أو النصوص الدستورية التي يُدعى أن قانوناً ما يخالفها، وفي ضوء هذا التفسير يقرر القاضي فيما إذا كان هذا القانون يخالف حقيقة الدستور ام لا.

ثانيا: أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من الدور المتزايد الذي بات يلعبه القضاء الدستوري في إضفاء المرونة على النصوص الدستورية في ظل الدساتير الجامدة، اذ لم يعد التفسير القضائي للدستور مجرد وسيلة لإيضاح المعنى الغامض فحسب، بل أصبح وسيلة فاعلة للتعديل غير الرسمي للدستور، ومن هنا تتضح الحاجة إلى دراسة المناهج التفسيرية التي يعتمدها القاضي الدستوري وبيان أثرها على التعديل غير الرسمي للدستور.

ثالثا: مشكلة البحث

تثار مُشكلة البحث الرئيسة في التساؤل عن مدى قدرة المناهج التفسيرية (التقليدية والحديثة) التي يعتمدها القضاء الدستوري على إحداث التعديل غير الرسمي للدستور أم لا؟ وهل إن نتائج التفسير الدستوري تتباين تبعاً للمنهج التفسيري المستخدم أم لا؟

رابعا: فرضية البحث

يقوم البحث على فرضية مفادها أنَّ منهج التفسير هو الوسيلة والأداة الفنية التي يستخدمها القاضي الدستوري لاستخلاص المعنى من النص الدستوري، وتأتي طريقة التفسير من قبل القاضي الدستوري مختلفة عن غيره يستهدف من تفسيره اعتبارات سياسية واجتماعية واقتصادية في ظل المصلحة العليا للمجتمع، وما يمكنه من ذلك هو مناهج التفسير التي تُعد أدوات أساسية بيد القاضي الدستوري لإحداث التعديل غير الرسمي للدستور، بما يضمن استمرارية النصوص الدستورية وفعاليتها في ظل الدساتير الجامدة.

خامسا: منهجية البحث

سوف نعتمد في سياق هذا البحث على المنهج الاستقرائي والتحليلي، وذلك من خلال استعراض أبرز مناهج التفسير القضائية وتحليلها وبيان مدى أثرها العملي في التعديل غير الرسمي للدستور (من دون إجراءات).

سادسا: خطة البحث

لأجل الإحاطة بجوانب موضوع البحث، سنقسم الخطة على مطلبين نتناول في المطلب الأول أثر مناهج التفسير التقليدية على التعديل غير الرسمي للدستور، فيما سنكرس المطلب الثاني للحديث عن أثر مناهج التفسير المتطورة على التعديل غير الرسمي للدستور؛ وذلك على النحو الآتي:

«المطلب الأول»

أثر مناهج التفسير التقليدية على التعديل غير الرسمي للدستور

تُعد مناهج التفسير الدستوري أدوات أساسية يعتمدها القضاء الدستوري لفهم معاني النصوص الدستورية وتطبيقها؛ إلا أنَّ طبيعة هذه المناهج قد تختلف في تأثيرها على النص الدستوري بحسب المنهج المتبع، وهو الآمر الذي يدعونا لطرح تساؤل جوهري مفاده هل يمكن أن تؤدي المناهج التقليدية في التفسير الدستوري إلى تعديل الدستور بشكل غير رسمي؟؛ للإجابة عن التساؤل المطروح أعلاه؛ لابدَّ لنا من تحليل مناهج التفسير التقليدية والتي تتصف بخلوها من التجديد والابتكار والمتمثلة بمنهج التفسير القصدي ومنهج التفسير النصي، وتبيان مدى تأثيرهما على النصوص الدستورية، وذلك لمعرفة إمكانية الدور الذي يمكن أن يلعباه في عملية تعديل الدستور بشكل غير رسمي من خلال التفسير القضائي.

عليه سنقسم هذا المطلب إلى فرعين؛ نخصص الفرع الأول لبيان أثر منهج التفسير القصدي على التعديل غير الرسمي للدستور، فيما سنكرس الفرع الثاني لمناقشة أثر منهج التفسير النصي على التعديل غير الرسمي للدستور، وذلك على النحو الآتي:

الفرع الأول: أثر منهج التفسير القصدي على التعديل غير الرسمي للدستور

يُسمى هذا المنهج أيضاً باسم منهج "البحث عن إرادة المشرع" غير أن المدرسة الانجلوسكسونية تعرضت له سواء في إطار التفسير القانوني بصفة عامة أم الدستوري تحت أسم القصدية (Internationalism) (West, 2000, p. 220)، ويزعم أنصار منهج التفسير الدستوري هذا أن تفسيرهم هو التفسير الحقيقي للدستور، وأن

من يتبع منهجهم هو أكثر المفسرين أمانة وإخلاصاً للدستور والأحكام الواردة فيه (الخطيب ، ٢٠١٩، صفحة ٤١).

ويُعرف منهج التفسير القصدي في إطار التفسير الدستوري بأنه "المنهج الذي يفسر النص الدستوري من خلال مقاصد واضعيه وتصورهم لمعانيه وقت إقراره" (Peltason & Davis, 2001, p. 35).

ويلجأ أنصار هذا المنهج لما يُسمى بالاسترجاع التخيلي والذي يتعين بموجبه على القاضي أو مفسر النص أن يحاول التفكير بأقرب ما يكون بالطريقة التي فكر بها المشرعون، فيتخيل ما كانوا يريدونه من النص حال تطبيقه، وهذه العملية تتضمن البحث عن اللغة والمقاصد الظاهرة من النص وبنيته وملابساته وتأريخه التشريعي (عبد الصبور، ٢٠١٢، صفحة ١٦٠) (المفرجي، نعمة ، و الجدة ، ٢٠١١، صفحة ٢٤٧)، والمنهج القصدية في التفسير الدستوري هو من المناهج التي تجعل من النص الدستوري مرجعية غير مباشرة للتفسير، فالأساس الذي يقوم عليه التفسير هو قصد أو نية واضع النص، فهو من ناحية لم يزل مرتبطاً بالنص دون أن يهمله، غير أنّ استجلاء معانيه للنص لا يكون من خلال بنيته الداخلية، إنما من خلال عنصر خارجي يتمثل في قصد أولئك الذين تبنوه في الهيئات التشريعية ومن هنا جاءت تسميته في الفقه الأمريكي بالمنهج الأصلي (عبد الصبور، ٢٠١٢، صفحة ١٦١).

وفي تعبير بليغ يعبر أحد الإباء المؤسسين للدستور الأمريكي وهو James (Madison) عن هذا المنهج بكلمات رائعة مفادها "أنه يتعين على معاني الدستور أن تعكس فهم من صدق على الاتفاق الدستوري من الولايات الأمريكية، فطبقاً لرأي Madison فإن الدستور ليس أكثر من مسودة أو عمل غير نافذ حتى تبث فيه الروح والحيوية من خلال مناقشات أولئك الذين شاركوا في الاتفاقات الدستورية بين الولايات التي تمَّ فيها التصويت على نفاذ الدستور" (Lash, 2008, p. 468).

وفي سبيل الوقوف على نية واضعي الدستور سيتعين الاطلاع على كتاباتهم وآرائهم المرتبطة بمناقشات وضع الدستور وصياغته وكذلك بالإمكان الاستئناس بالكتابات الخارجية لهم ذات الصلة (الحمادي ، ٢٠٢٣، صفحة ٦٨).

ومن الجدير بالذكر أن منهج التفسير القصد قد تعرض لوابل من النقد، منها أن بعض الدساتير تكون قد صيغت بعد تسوية سياسية لكاتبيه قُدمت فيها تنازلات لجماعة مقابل أخرى ومن ثمَّ يكون من المستحيل أصلاً التأكد من النية الأصلية لهذا الخليط المتباين من واضعيه جميعهم، خاصة إذا ما كانت السلطة التأسيسية تشكل جسماً مركباً من إيديولوجيات متباينة وأهداف وتطلعات متمايزة أو حتى متضادة؛ علاوة على ذلك إن بعض الفقه وجد في الأدلة التأريخية في الدستور الأمريكي على سبيل المثال إشارات واضحة من واضعي الدستور إلى الأجيال المقبلة بأن لا تفسر الدستور وفقاً لنوايا المؤسسين؛ بل يكون التفسير وفقاً للمعنى السليم للوثيقة الدستورية (بدران، ٢٠١٦، صفحة ١٠٩).

وفيما يخص أثر منهج التفسير القصدي على التعديل غير الرسمي للدستور، فإن هذا المنهج التفسيري كما يدعي أنصاره هو المنهج الوحيد الذي يحافظ على مقاصد وقيم واضعي الدستور والمصادقين عليه، وبالتالي فان اعتماد هذا المنهج يقلل من احتمالية استيلاء القضاء غير المنتخب على السلطة من الممثلين المنتخبين ديمقراطيًا (بغدادي، ٢٠٢٣، صفحة ٢٥)؛ فضلاً عن ذلك فإن القصدية تجعل من فكرة الدستور عقد ملزم باعتبار أن الأخير وثيقة ملزمة يجب احترامها والالتزام بها بدلاً من تغيير معانيها بناءً على التفسيرات الشخصية، بمعنى آخر أن المقاصد الدستورية تعتبر ملزمة تعاقدياً، وستبقى كذلك إلى حين تعديلها من خلال الإجراءات الرسمية المتبعة لتعديل الدستور والمنصوص عليها في الدستور والتي سيكون من الواجب اتباعها حصراً (Ross, Irving, & Klu, 2017, p. 2).

ومن ثمَّ فإن الالتزام الذي يفرضه منهج التفسير القصدي في التفسير الدستور، يخلق جداراً اسمنتياً فاصلاً بين القضاء وبين فكرة التعديل غير الرسمي للدستور، فلا يمكن للقاضي مهما علا شأنه ان يُعدّل من معنى النص الدستوري على اعتبار أن الأخير هو انعكاس دقيق لمقاصد واضعيه، لذلك يُصرُّ الأصوليون على أن إغفال المعنى التاريخي للدستور يعطي القضاة حرية غير مصرّح بها لإضافة قيمهم الخاصة على الدستور، وتقديمها كأنها "المعنى أو المقصد الدستوري"، بعبارة أخرى، التشجيع على "النشاط القضائي"؛ وبهذا الصدد يقول الأصوليون بأنَّ معنى الدستور وقت كتابته هو الطريق الصحيح والوحيد لمعرفة ما يجب أن يعنيه في الوقت الحاضر (Peltason & Davis, 2001, p. 2)، فعلى سبيل المثال، إذا واجه القاضي نصاً دستورياً غامضاً، فإن واجبه ليس في التوسع بتفسيره ليواكب التغيرات الاجتماعية أو السياسية؛ بل في البحث عميقاً في مقاصد المشرع التأسيسي عند صياغة النص، والسؤال عن ماذا أرادوا بهذا النص؟ وكيف يمكن تطبيقه بما يتماشى مع تلك الإرادة الأصلية؟ هذا هو السؤال الذي يجب أن يشغل بال القاضي! (الشاوي، ٢٠١١، صفحة ٢٠).

عليه فإنّ سلوك هذا المنهج التفسيري من قبل القضاء الدستوري سيجعل من التفسير الدستوري أداة لإزالة غموض النص الدستوري وذلك عن طريق إيضاح معناه فقط، وبهذا الصدد يعبر القاضي Robert Bork عن منهج التفسير القصدي بقوله "أن تفسير الدستور وفقاً لمقاصده الأصلية هو الوسيلة الوحيدة التي يمكنها أن تصون الدستور، ومبدأ الفصل بين السلطات وحريات الأفراد. ووحدة هذا المنهج يمكنه أن يؤدي كفالة أحد أهم الواجبات الملقاة على عاتق القضاة وهو عدم تجاوز سلطاتهم" (Lash, 2008, p. 473)، ويقول أيضاً "إذا كان الدستور قانوناً، فمن المفترض أن يكون معناه، مثله مثل كل القوانين الأخرى، هو المعنى الذي قصده واضعوه" (Lash, 2008, p. 477)؛ ومن ثمَّ يكون قصد المشرعين ملزماً للقضاة بقدر ما هو ملزم للهيئات التشريعية والتنفيذية، وهذا يعني بالطبع أنّ القاضي،

بغض النظر عن المحكمة التي يجلس فيها يجب ألا يخلق أبداً حقوقاً دستورية جديدة أو أن يدمرّ القديمة، وفي أي وقت يفعل ذلك، فإنه لا ينتهك فقط حدود سلطته الخاصة، ولكن أيضاً ينتهك حقوق المشرع والشعب (بغدادي، ٢٠٢٣، صفحة ٢٥).

ومن كلّ ما تقدم؛ وبخصوص أثر منهج التفسير القصدي على التعديل غير الرسمي للدستور، نستطيع أن نصل إلى نتيجة مفادها؛ انَّ انتهاج هذا المنهج التفسيري يضع القضاء في مكانه التقليدي المتمثل كجهة لتطبيق القانون، وليس لابتكاره أو تعديله، وبذلك سيحمى الدستور من التعديلات غير الرسمية.

الفرع الثاني: أثر منهج التفسير النصيّ على التعديل غير الرسمي للدستور

يعتبر منهج التفسير النصي (Textual Approach)، من أبرز المناهج التقليدية في التفسير القانوني، والذي ينتمي إلى المناهج الشكلية في التفسير، وفي هذا الصدد يُعرف منهج التفسير النصي: بأنه المنهج الذي يتخذ من كلمات النص وسيله لتفسيره من خلال الوقوف على المعاني التي تضمنتها المعاجم والقواميس لهذه الكلمات، من دون استخدام وسائل أخرى لتحديد المعنى خلافاً لذلك (الشمري، ٢٠٢٣، صفحة ٨٧).

يُلزم هذا المنهج القاضي الدستوري بالالتزام بالنص الدستوري وحده من دون الرجوع إلى أي مصادر أخرى، معتمداً بذلك على كلمات النص ذاته فقط (حسني، ٢٠١٧، صفحة ٩٤)، فهذا المنهج التفسيري يعامل النص الدستوري باعتباره كيانًا مستقلًا بذاته، بعيدًا عن أي تأثيرات خارجية، بما في ذلك نوايا ومقاصد واضعيه؛ لذلك فعلى القاضي الدستوري أن يبدأ بتحليل النص الدستوري لتحديد ما إذا كان يحمل معنىً واضحاً (Plain Meaning) أو يحتاج إلى مزيد من التفسير؛ وإذا ما كان للكلمات معنى واحد، فإنه يجب تطبيقه ولو أدى هذا إلى نتائج غير منطقية (Absurd Results)، وذلك وفقاً لرأي بعض غلاة أنصار هذا المنهج الذين يرون أنَّ النص كما

هو نقطة بداية عملية التفسير، فإنه أيضاً نقطة نهايته أيضاً (عبد الصبور، ٢٠١٢، الصفحات ٨٢-٨٣).

ومن الجدير بالذكر أنه غالباً ما يشكك كتاب النصوص في قدرة القضاة على تحديد النية الجماعية لهم لاحقاً؛ لذلك يذهب أنصار هذا المنهج عادة إلى أن هناك معنىً موضوعي للنص، وهم لا يستفسرون عادة عن الأسئلة المتعلقة بقصد واضعي الدستور أو المصدقين عليه وذلك عند استنباط المعنى من النص؛ هذا ومن جانب آخر أن المنهج النصي لا يهتم عموماً بالنتائج العملية للتفسير الدستوري لأن تفسير النص الدستوري بحرية يؤدي إلى إثارة مخاوف كبيرة (الحمادي ، ٢٠٢٣، صفحة ٢١).

لذلك يذهب أنصار هذا المنهج بانه يحقق العديد من المزايا أبرزها أنها تمنع القضاة من الفصل في القضايا وفقاً لرؤيتهم الشخصية أو آراءهم السياسية، إضافة إلى أنهم يؤمنون أن منهج النصية يعزز من القيم الديمقراطية لأنه يتمسك بكلمات الدستور التي اعتمدها الناس على عكس ما يفكر فيه القضاة أو يؤمنون به (بغدادي، ٢٠٢٣، صفحة ٢٧).

ومن الأمثلة التطبيقية على هذا المنهج هو ما ذهبت إليه المحكمة العليا الأمريكية في ما أصدرته من حكم في قضية ولاية (أيوا) والتي تعرف وتشتهر باسم الولاية (قضية أيوا) فقد فسرت المحكمة العليا عبارة مواجهة الشهود بالمواجهة وجهاً لوجه، وهو النص الوارد في التعديل السادس للدستور الأمريكي والذي تضمن حقّ المتهم في مواجهة شهود النيابة العامة وجهاً لوجه باعتبار هذه المواجهة أحد ضمانات حقّ الدفاع، وعليه فإن نقل النيابة العامة الشهادة من وراء شاشة أو ستار يمثل إجراءً مخالف للدستور ويخل بالضمانة الدستورية للمحاكمة العادلة التي كفلها التعديل السادس، عليه فالمحكمة بتصديها لتفسير النص الدستوري السابق أخذت بالمنهج النصي للتفسير وأكدت أنّ مواجهة شهود النيابة العامة تقتضي حضورهم بدنياً أمام

القاضي والمشتبه به أو المتهم وإلا لانتفت الضمانة التي قررها الدستور (الخطيب ، ٢٠١٩، صفحة ٤٠).

وفيما يخص أثر منهج التفسير النصي على التعديل غير الرسمي للدستور؛ فكما لاحظنا سابقاً أن المنهج المذكور يُعطي وزناً كبيراً لنص الدستور وهيكله بمعنى آخر يتمحور منهج التفسير النصي حول الالتزام الدقيق بمعاني النصوص الدستورية كما وردت، من دون الرجوع إلى مقاصد واضعي النصوص أو الظروف المحيطة بكتابتها؛ وبذلك يحدّ هذا المنهج من مساحة الإبداع أو الاجتهاد التي قد تسمح للقاضي بتطوير النصوص الدستورية لتتكيف مع التحولات الاجتماعية أو السياسية، فعندما يُلزم القاضي بتطبيق النصوص بحرفتيها، حتى لو أفضت إلى نتائج غير منطقية أو غير ملائمة للواقع العملي، فإنه بذلك يُحرم من القدرة على إدخال تفسيرات مبتكرة أو تطوير النصوص الدستورية بما يتماشى مع مستجدات الواقع الاجتماعي.

وفي هذا المقام نصل إلى نتيجة مفادها أن منهج التفسير النصي يُعزز فكرة التعديل الرسمي للدستور، اي أن تعديل النصوص الدستورية هو اختصاص حصري للمشرّع أو السلطة التأسيسية المشتقة وفق الإجراءات الرسمية المنصوص عليها في صلب الوثيقة الدستورية وليس من عمل القاضي الدستوري؛ بمعنى آخر أنّ اعتماد هذا المنهج في التفسير التقليدي يقلل من احتمالية التعديل غير الرسمي للدستور عن طريق القضاء، إذ يتمحور عمل القاضي حول تفسير النصوص كما هي، وليس إعادة صياغتها أو تكييفها لتلبية احتياجات معاصرة، وبهذا، يُسهم منهج التفسير النصي في الحفاظ على استقرار النصوص الدستورية وعدم تأثرها بتوجهات أو رؤى القضاة الفردية، مما يجعل أي تغيير أو تعديل في النصوص مشروطًا باتباع الإجراءات الرسمية المنصوص عليها في الوثيقة الدستورية.

وفي خضم ما تقدم يرى الباحث أن مناهج التفسير التقليدية للنص الدستوري المتمثلة بالمنهجين النصي والقصدي يسيران في خط متوازٍ باتجاه واحد فهما يشتركان في الحفاظ على المعنى الأصيل للنص الدستوري بوصفه التعبير الموضوعي عن إرادة المشرّع الدستوري بغض النظر عن الظروف الواقعية التي تحصل وبالتالي فإن اعتماد هذين المنهجين يُسهم في صون النصوص الدستورية من الانحراف عن مقاصدها الأصلية، ويحول دون استخدام التفسير القضائي كوسيلة لإحداث التعديل غير الرسمي للدستور من دون المرور بالإجراءات الرسمية الواجب اتباعها.

«المطلب الثاني»

أثر مناهج التفسير المتطورة على التعديل غير الرسمي للدستور

ليس هناك شكّ في أنّ التغير الاجتماعي يعكس أثره على التفسير الدستوري، وهذا الأثر أدرك الفقه أهميته في تطوير القواعد الدستورية من خلال تطوير مناهج التفسير الدستوري، إذ لطالما كانت القاعدة الدستورية وما تتسم به من جمود تقف حائلاً دون هذا التطوير، ولما كانت مناهج التفسير التقليدية قد تعجز عن إحداث توافق بين الواقع القانوني الذي يجسده النص الدستوري وبين الواقع العملي الذي يطبق فيه النص الدستوري، لذلك برزت عدة مناهج تفسيرية تهدف للتوفيق بين النص وواقعه الذي يطبق فيه أي بمعنى آخر تهدف إلى معالجة الفجوة بين ثبات النص والواقع المتغير.

وفي ضوء ما تقدم سنبحث في هذا المطلب دور مناهج التفسير الحديثة في التعديل غير الرسمي للدستور وذلك في أربعة أفرع؛ نبحث في الفرع الأول أثر منهج التفسير البراغماتي على التعديل غير الرسمي للدستور، فيما سنبحث في الفرع الثاني أثر منهج التفسير التكاملي على التعديل غير الرسمي للدستور.

وسنبحث في الفرع الثالث أثر منهج التفسير الحي على التعديل غير الرسمي للدستور، واما الفرع الرابع والأخير فسنخصصه للبحث في أثر منهج التفكير الأخلاقي على التعديل غير الرسمي للدستور وذلك على النحو الآتي:

الفرع الأول: أثر منهج التفسير البراغماتي على التعديل غير الرسمي للدستور

على النقيض من المناهج النصية والأصلية للتفسير الدستوري والتي تركز عموماً على كلمات الدستور كما تفهمها مجموعة معينة من الناس، يركز منهج التفسير البراغماتي على الآثار العملية المحتملة لتفسير الدستور بدلاً من التركيز الحرفي على النصوص أو النوايا الأصلية لواضعي الدستور (عبد الرزاق و عبد السلام ، ٢٠٢١، صفحة ٩).

وفي هذا الصدد يعرف منهج التفسير البراغماتي في إطار التفسير القضائي للدستور بأنه أحد المناهج العلمية التي تتعامل مع تفسير الدستور بطريقة عملية، إذ يركّز هذا المنهج على النتائج العملية أو الآثار الواقعية التي يمكن أن تترتب على تطبيق النصوص الدستورية بدلاً من الالتزام الحرفي بالنصوص أو النوايا الأصلية للمشرع الدستوري (الحسامي ، ٢٠٢١)؛ فالمنهج البراغماتي يقوم بموازنه النتائج العملية المحتملة لأحد تفسيرات الدستور مقابل التفسيرات الأخرى، بعبارة أخرى يهدف المنهج التفسيري البراغماتي إلى اختيار التفسير الدستوري الذي يؤدي إلى أفضل النتائج المستقبلية المتصورة التي تعزز الصالح العام وتلبي احتياجات المجتمع وذلك من خلال الموازنة بين التكاليف والفوائد المستقبلية.

فمنهج التفسير البراغماتي، يرى بان التفسير لا يبلغ غايته إلا إذا قاد إلى العمل الناجح، فالتفسير الصحيح للقاعدة الدستورية هو التفسير الذي يؤدي إلى أفكار ناجحة تحققها التجربة، ومعنى ذلك كله أن التفسير الصحيح للدستور هو التفسير الذي تستنبط بواسطته نتائج مرضية بغض النظر عن الطريقة المتبعة في التفسير فالأمر كلُّه رهنٌ بنتائج التجربة العملية التي تقطع مظانَّ الاشتباه، وإذا كانت الحقائق العلمية تتغيَّر بتغيُّر العصور فإنَّ الصادق بالحاضر قد يصبح غير صادق في المستقبل، ونتيجة ذلك واضحة جداً وهي أنَّ صدق القضايا يتغيَّر بتغيُّر العلم، وأنَّ الأمور بنتائجها، وأنَّ الحقَّ نسبيٌّ؛ أي: منسوبٌ إلى زمان معيَّن، ومكان معيَّن، ومرحلة معينة من العلم،

فليس المهمُّ إذن أن يقودنا العقل إلى معرفة الأشياء، وإنما المهمُّ أن يقودنا إلى التأثير الناجع فيها.

وفي هذا الصدد يؤكد القاضي (هارون باراك) بأن المفّسر الدستوري يجب أن يضع نصب عينيه في كل مرة يفسر فيها نصاً من الدستور الغاية التي وضع النص الدستوري لتحقيقها، فالمنهج البراغماتي هو منهج يوفق بين الغاية الشخصية لواضعي الدستور والغاية الموضوعية للنص لدستوري، مع ضرورة ترجيح هذه الأخيرة، باعتبار أن الدساتير في شكلها الجامد أو حتى المرن تكون صعبة التعديل، والنص الدستوري دائما ما يراعى عند وضعه أن يكون منفتحاً على المستقبل، سواء مستقبل الممارسة الحكومية لسلطاتها أو مستقبل حقوق الإنسان وما يطرأ عليهما من تطورات، والغاية الموضوعية للنص الدستوري تُستنبط من عدة وسائل مجردة ومتنوعة ومتراصفة (الحمادي ، ٢٠٢٣، صفحة ٤٠)؛ وبذلك يوصف هذا المنهج بأنه من المناهج التفسيرية المتطورة، وبهذا الوصف "المنهج المتطور" عبر عنه المشرع العراقي[١].

وفيما يخص مزايا منهج التفسير البرغماتية للدستور يذهب جانب من الفقه الدستوري إلى إن الأخذ بالظروف السياسية والاقتصادية المحيطة بالقضية يهدف إلى تحقيق النتيجة المثلى؛ وفقًا لهذا الرأي، يمكن للمحكمة أن تصدر أحكامًا تعكس القيم المجتمعية المعاصرة، طالما اعتبرت المحكمة هذه القيم ذات صلة بنتائج تفسير النص الدستوري المطروح، لذلك فالبراغماتية تطرح رؤية مرنة للدستور، تُكيفه مع الظروف المجتمعية المتغيرة، أو تعكس على الأقل الدور المناسب للقضاء في تلك الظروف، إلا أن بعض الفقه أبداً تخوفه مما قد تؤول إليه أمور تطبيق القضاء لهذا المنهج من تغيير للدستور تصل إلى درجة تشويه (الحمادي ، ٢٠٢٣، صفحة ٤٠).

(١) يُنظر: نصت المادة (٣) من قانون الاثبات العراقي رقم (١٠٧) لسنة ١٩٧٩ على ان «إلزام القاضي باتباع المنهج المتطور للقانون ومراعاة الحكمة من التشريع عند تطبيقه».

وقد طبق هذا المنهج في العديد القضايا الدستورية، وكان للمحكمة العليا في الولايات المتحدة الأمريكية دوراً بارزاً من خلال اجتهاداتها القضائية، ومن أوضح التطبيقات القضائية التي اعتمدت هذا النهج في التفسير قضية الولايات المتحدة ضد ليون (United States v. Leon, 1984) والتي تُعدّ من أبرز القضايا التي طُرحت أمام المحكمة العليا الأمريكية، حيث ناقشت مبدأ قانوني مهم يتعلق بتطبيق "قاعدة الاستبعاد" (Exclusionary Rule) في التعامل مع الأدلة التي يتم الحصول عليها بشكل غير قانوني، إذ حكمت المحكمة العليا لصالح الحكومة الأمريكية وقررت أنه يمكن استخدام الأدلة التي جُمعت بحسن نية (Good Faith) حتى لو كانت المذكرة لاحقًا غير صالحة قانونيًا، واستند القرار إلى أنّ الهدف من قاعدة الاستبعاد هو ردع الانتهاكات الصارخة للتعديل الرابع، وليس معاقبة الأخطاء غير المقصودة التي قد يرتكبها أفراد الشرطة الذين يعتمدون على أوامر تفتيش، فالمحكمة رأت أن استبعاد الأدلة التي جُمعت بحسن نية لن يحقق الهدف الرئيسي لقاعدة الاستبعاد؛ بل سيعيق العدالة ويضر بالمصلحة العامة، وبالتالي فإن القرار كان عمليًا أكثر من كونه مثاليًا (بغدادي، ٢٠٢٣، صفحة ٣١).

وهنا يرى الباحث أن القضية أعلاه مثال واضح لكيفيه تأثير المنهج البراغماتي على تفسير المبادئ الدستورية لتحقيق التوازن بين حماية الحقوق الدستورية وتطبيق العدالة بشكل عملي؛ فباستخدام هذا المنهج التفسيري العملي تمكنت المحكمة من النظر في المدى الذي يمكن أن تؤدي فيه السلطة القضائية دوراً بناء في البت في مسألة تتعلق بالقانون الدستوري.

وما تقدم أعلاه، يمكن أن يُنظر إلى منهج التفسير البراغماتي على أنه شكل من أشكال "التعديل غير الرسمي للدستور"، فبينما يظل النص الدستوري ثابتًا في المباني والصياغة ومن دون تغيير، يؤدي التفسير المرن إلى إعادة تشكيل طريقة تطبيقه بما يتناسب مع الاحتياجات والنتائج المعاصرة؛ فعلى سبيل المثال، عند مراعاة النتائج

والفوائد أو القيم المجتمعية الجديدة، قد تُستحدث قواعد وتطبيقات جديدة لم تكن مذكورة صراحةً في النصوص الأصلية، مما يعكس تأثيرًا مشابهًا للتعديل الرسمي للدستور وذلك من دون اتباع الإجراءات الرسمية لعملية التعديل الدستوري.

الفرع الثاني: أثر منهج التفسير التكاملي على التعديل غير الرسمي للدستور

يطلق على هذا المنهج بالإضافة إلى المنهج التكاملي منهج التفسير (المنظومي) أو (البنيوي) أو (المتناسق) (الحمادي ، ٢٠٢٣، صفحة ٣٤)، ويسعى القضاء الدستوري من خلال هذا المنهج إلى الحفاظ على الوحدة العضوية للوثيقة الدستورية، فقد استقر القضاء الدستوري على أن الأصل في تفسير النصوص الدستورية هو تحقيق التجانس والتوافق بينهما وليس التنافر أو التناقض؛ وفي هذا الصدد يعرف المنهج التكاملي أو المنطقي للنصوص الدستورية بأنه «التنسيق والتكامل بين النصوص الدستورية للوصول إلى المعنى الصحيح محل التفسير» (الشاعر ، ٢٠٠٩، صفحة ٢٦)، كذلك يُعرف بأنه «إيضاح جزء من نص دستوري عبر الجزء الآخر من ذات النص، أو عبر نص أو نصوص أخرى» (تروبر ، ٢٠٠٣، صفحة ١٠٥).

ويرجع الفضل في تطوير هذا المنهج التفسيري إلى الفقيه في القانون الأنكلوسكسوني (Charles (Black، إذ طور الأخير من مناهج تفسير نصوص الدستور انطلاقاً من بنيته الأساسية، وبناه المطلبية، وبحث عن طريقة للتفسير الدستوري تأخذ في الاعتبار الترابط بين نصوص الوثيقة الدستورية من جهة وبين المنظومة القانونية في الدولة من جهة أخرى؛ وتُسمى هذه الطريقة في التفسير عملية الاستدلال بالتماثل (raisonnement Par and Logie) وباعتماد طريقة الاستنتاج (Méthode deductive) في الحالات التي يغفلها النص الدستوري، وهكذا يلجأ القاضي الدستوري لسد ثغرة في الدستور من خلال تفسيره للنص الدستوري في إطار رؤية شاملة ومتكاملة (فارنسوبرت، ١٩٦٢، صفحة ١٠٣).

والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا المقام هو متى يلجأ القاضي الدستوري لهذا المنهج من التفسير؟ للإجابة عن ذلك نقول إن القاضي الدستوري يلجأ إلى هذا المنهج من التفسير في حالات عديدة أبرزها عندما لا تسعفه دلاله ألفاظ النص الدستوري للوصول إلى نتائج منطقية تتماشى مع الهدف الذي يريده المشرع الدستوري من وضع الوثيقة الدستورية (الربيعي، ٢٠٢٣).

و تأكيداً على أهمية التفسير المنطقي والتكاملي لنصوص الدستور ذهب جانب من الفقه إلى أن التفسير الحق للدستور إنما يتمثل في النظرة الأشمل للنصوص التي يتضمنها والتي ترتبط جميعها بوحدة عضوية تجمعها بما يكفل تكاملها، وأن نصوص الدستور لا يجوز قراءتها بما يخل بتكاملها و اتساقها فيما بينها كما لا يجوز افتراض أنه لا ترابط بينها أو أنّ جانباً منها عقيم في معناه، أو افتراض أن أهدافها يناقض بعضها البعض؛ بل يتعين النظر فيها بما يوفق بينها بحسبانها منظومة لا ينفصل بعضها عن بعض، وتتكافأ مفرداتها فيما بينها، وهذا ما ابتكرته المحكمة العليا الأمريكية في قاعدة تعرف بـــ(Parimateria)، والتي مفادها بأن التشريعات المتعلقة بموضوع واحد يجب تفسيرها كوحدة متكاملة (unite)؛ ومن ثمَّ لا يجوز أن تُفسّر النصوص الدستورية بما يبتعد بها عن الغاية النهائية المقصودة منها، ولا أن يُنظر إليها بوصفها عامة تتحمل أكثر من تفسير بل يجب أن تكون جمل تامة لا يعتريها أي شك أو التباس، أو باعتبارها قيماً مثالية منفصلة عن محيطها الاجتماعي (الزاملي ، ٢٠٢٣).

وفي البحث عن التطبيقات العملية نجد أن القضاء الدستوري كان كثير التوجه نحو استمطار المعاني الدستورية بانتهاج المنهج التكاملي في التفسير الدستوري ففي ألمانيا حرصت المحكمة الدستورية الفيدرالية، على تفسير نصوص الدستور باعتبارها وحدة متكاملة، فلقد تناولت المحكمة على سبيل المثال مفهوم "الاجتماعي" الذي أكده الدستور الألماني النافذ لسنة ١٩٤٩ في المادة (٢٠) منه، والذي عُدت أساساً لقواعد يرتبط بها تحقيق أهداف الدولة، ويشمل هذا التعريف الضمان الاجتماعي، والتوازن

الاجتماعي، وتوفير شروط تكافؤ الفرص، وقد عملت المحكمة على توسيع نطاق تأثير هذا التعبير من خلال تفسيره في سياق ترابطه مع نصوص دستورية أخرى، مما جعله ركيزة أساسية تُلزم الدولة بتأمين الاحتياجات الضرورية للمواطنين جميعاً، ولو بالحد الأدنى لضمان مستوى معيشي كريم؛ وتطبيقاً لهذا الاتجاه، فقد أظهرت المحكمة الدستورية الفدرالية الألمانية أن المادة (١٠) الجديدة[١]، كما تفسرها، لا تتناقض مع المادة (٧٩ / الفقرة/ ٣)[٢].

وفي مصر أرسى قضاء المحكمة الدستورية العليا مبدأ ثابتاً يقوم على أن الأصل في تفسير النصوص الدستورية هو المحافظة على الوحدة العضوية للوثيقة الدستورية والتوفيق والانسجام بين نصوصها لتحقيق وحدتها فتكون بذلك متجانسة وليست متنافرة أو متناقضة (عبد الرحمن، ٢٠١٠، صفحة ٢٤٠)؛ وقد أكدت المحكمة عن ذلك في العديد من الأحكام التي أصدرتها[٣].

وفي العراق، اتخذت المحكمة الاتحادية العليا مساراً عميقاً ومتأملاً في سعيها للحفاظ على الوحدة العضوية لدستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥، متبنيه مذهب التفسير التكاملي كمنهج يعبر عن فلسفة تتجاوز الحرفية الجامدة للنصوص فقد أكدت المحكمة الاتحادية في أكثر من موضع على أن تفسير النصوص الدستورية لا يمكن أن

(١) نصت المادة (١٠) من الدستور الألماني لسنة ١٩٤٩ قبل تعديلها بالقانون (١٧) تنص على ان «سرية المراسلات، وسرية البريد والاتصالات لا يمكن انتهاكها، ولا يمكن فرض قيود عليها الا بموجب قانون».

(٢) نصت المادة (٧٩/ الفقرة/ ٣) من الدستور الألماني لسنة ١٩٤٩ على ان «لا تُقبل أي تعديلات على هذا القانون الأساسي تؤثر على تقسيم الاتحاد إلى ولايات، أو على المشاركة المبدئية في عملية التشريع، أو على المبادئ الواردة في المواد من ١ الى ٢٠».

(٣) اكدت المحكمة الدستورية العليا في جلسة ٨/ ٧/ ٢٠٠٠ في القضية رقم (١١) لسنة ١٣ على انه «يجب عند تفسير نصوص الدستور النظر اليها باعتبارها وحده واحدة وتكمل بعضها بحيث لا يفسر أي منها بمعزل عن النصوص الأخرى، بل يجب أن يكون تفسيره متساندا معها ويفهم مدلوله فهماً يقيم بينها التوازن وينأى بها عن التعارض».

يتمَّ بمعزل عن بعضها البعض؛ بل يجب أن يكون تفسيراً شاملاً، يجمع بين أجزائها في تناغم يعبر عن الروح الكلية للدستور، ويجسد إرادة المشرّع في بناء منظومة متماسكة من القيم والمبادئ الدستورية[1]

وبالعودة إلى ذي بدء للحديث عن أثر منهج التفسير التكاملي على التعديل غير الرسمي للدستور، فإن الباحث يلاحظ ان منهج التفسير التكاملي لا يقتصر دوره على توضيح المعنى الظاهر للنص الدستوري فحسب؛ بل يتجاوزه إلى أعادة تشكيل مضمون النصوص الدستورية بما ينسجم مع حاجات المجتمع المتغيرة، وبالتالي فإن التفسير التكاملي قد يوسع من نطاق بعض الحقوق والحريات الدستورية بالاستناد إلى مبادئ أخرى منصوص عليها في صلب الدستور، وهو الأمر الذي يجعل لهذا المنهج أثراً عميقاً في جعل الدستور أداة مستدامة للتغير، فهو يجنب المجتمع القصور الذي يصاحب النصوص الدستورية الجامدة ويمنحها قوة للتكيف مع التحولات الاجتماعية من دون الحاجة للجوء إلى إجراءات التعديل الرسمية المعقدة.

(١) وفي هذا السياق تقول المحكمة الاتحادية العليا في العراق في قرارها ذي العدد ٢١/ ١٠/ ٢٠٠٧ في ٢١/ ١٠/ ٢٠٠٧ بانه «عرف دستور جمهورية العراق الصادر عام ٢٠٠٥ تعابير متعددة للأغلبية المطلوبة من أصوات أعضاء مجلس النواب عند أداء مهامه وذلك تبعاً لدرجة أهمية الموضوع المطروح للتصويت في المجلس فقد تطلب في المادة (٦١/ ثامناً/ ب/ ٣) منه الحصول على أصوات (الأغلبية المطلقة) لعدد أعضاء مجلس النواب عند سحب الثقة من رئيس الوزراء , أما في حالة سحب الثقة من احد الوزراء فلم تتطلب المادة (٦١/ ثامناً/ أ) منه إلا الحصول على (الأغلبية المطلقة) وهي غير (الأغلبية المطلقة لعدد أعضائه) الوارد ذكرها عند سحب الثقة من رئيس الوزراء . لان النص قد ذكرها مجردة من (عدد الأعضاء) وهي تعني أغلبية عدد الحاضرين في الجلسة بعد تحقق النصاب القانوني للانعقاد المنصوص عليه في المادة (٥٩/ اولاً) من الدستور ولو أراد واضع الدستور الأغلبية المطلقة لعدد الأعضاء لأوردها صراحة كما فعل في المواد (٥٥) و(٥٩/ أولاً) و(٦١/ سادساً/ أ) و(٦١/ سادساً/ ب) و(٦١/ ثامناً/ ب/ ٣) و(٦٤/ اولاً) من الدستور»؛ وكذلك اكدت المحكمة في قرارها ايضاً ذي العدد ٢١٤/ ت/ ٢٠٠٦ في ٢٨/ ٩/ ٢٠٠٦ على أن لكل نص مضموناً ذاتياً لا ينعزل عن غيره من النصوص الدستورية.

الفرع الثالث: أثر منهج التفسير الحي على التعديل غير الرسمي للدستور

يُعد هذا المنهج من أحدث مناهج التفسير الدستورية التي انتهجتها المحكمة العليا الأمريكية في العديد من أحكامها؛ وبعرف هذا المنهج ايضاً بمنهج (التفسير التطويري) أو (تفسير الشجرة الحية) أو (التفسير الديناميكي)؛ وخلاصة هذا المنهج التفسيري أنه يتعامل مع الدستور على أنه وثيقة ذات تطور مستمر ومتواصل، وإن معناه يجب أن يفسر بطريقة تجعله يتعدل أو يتكيف في ضوء الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية المعاصرة والمتطورة في البلاد (الحمادي ، ٢٠٢٣، صفحة ٢٣).

ويكمن أساس هذا المنهج التفسيري في الفصل بين النص الدستوري محل التفسير وإرادة السلطة التأسيسية الواضعة له، والعلة الداعية لاستخدام المنهج الحيّ هو قدم الدستور، وبالتالي يكون صدر الدستور في ظروف مختلفة عن ظروف التطبيقات المتأخرة له، وما طرأ من مستجدات في شتى جوانب الحياة السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية وغيرها، فكلما كان الدستور ضارباً في القدم أكثر كلما كان أبعد عن ظروف تطبيقاته الآنية، وبالتالي لا مناص عن المفسر سوى الابتعاد عن إرادة المشرع الدستوري المتزامنة لوضعه (الحسبان ، ٢٠٠٧، صفحة ١٠٧).

عليه فإن المتغيرات الاجتماعية والسياسية والثقافية في المجتمع من أهم العوامل التي تحكم عملية التفسير الدستوري وفقاً لهذ المنهج، لذا ينبغي على الجهة القائمة بالتفسير أن تضع في اعتبارها عند مباشرتها لمهامها في التفسير أن تساير هذه المتغيرات، ذلك أن الحياة الاجتماعية تتطور وتتغير باستمرار تحت تأثير عدة عوامل منها الشعور الأخلاقي والتكوين السياسي والاقتصادي والوعي القانوني بصفة عامة، ولذلك يجب أن تؤخذ بنظر الاعتبار هذه العوامل عند تفسير النصوص الدستورية، لأنها فوق دلالتها على الاتجاهات والميول فإنها تدل على تغيير الأفكار، مما ينبغي معه على المفسر أن يحمل معنى النص المراد تفسيره على النحو الذي يكون أكثر استجابة للحاجات

الجديدة والاتجاهات التي تغيرت في الجماعة والذي يتفق مع روح العصر ويكفل التقدم وفقاً للمراحل التي يمر بها المجتمع (الشاعر ، ٢٠٠٩، صفحة ٢٦).

وبالرغم من أن هذا المنهج في التفسير ينطلق من كلمات وألفاظ النص الدستوري، إلا أنه يدعو إلى التقليل من التشديد على المعنى الحرفي لعبارات الدستور ويهتم بروح الكلمات التي تنفخ الحياة في الدستور وينمو بذلك الدستور ككائن حيّ (الحمادي ، ٢٠٢٣، صفحة ٢٣)؛ ويرتبط منهج التفسير الحي أو المتطور مجازاً بمصطلح الشجرة الحية (LIVING TREE) الذي أصبح نظرية دائمة في التفسير في النظام الكندي، والذي بموجبه تطبق لغة الدستور على الأفكار والأحوال أو الظروف المعاصرة من دون الاعتبار لمسألة توقع واضعي الدستور لهكذا تطبيق، فضلاً عن أنه طبقاً لهذا المنهج أن التاريخ التشريعي بشكل نقطة البداية في عملية التفسير، لكنه لا ينبغي أن يكون حاسماً في تفسير النصوص التي تعد حية ومتطورة بشكل أساسي، ومع ذلك فإن وزن أو قيمة التأريخ التشريعي تنتهي بمرور الوقت بحيث تصبح وجهات نظر المؤسسين أقل صلة بالظروف أو الأحوال المعاصرة (Hogg, 2006, p. 87).

وتتضح أهمية هذا النوع من التفسير، بعده مكملاً لتطوير الدستور وكبديل عن التعديل الرسمي للدستور وذلك لتلبية حاجة المجتمع، إذ لا تقل أهمية هذا المنهج التفسيري عما تغطيه منابع التطوير الأخرى كاتفاقات الحقوق الدولية والمؤتمرات الدستورية الدولية؛ التي يكون لها جانب أساسي لكل دولة عند وضع دستورها الأول لتضمينه مبادئ الحرية والسيادة الشعبية، وأخذ الجانب الحديث والمتطور لنظامها السياسي بما يحافظ على وحدة الدولة وأقاليمها، وهذا ما عبر عنه في فترة عصيبة رئيس المحكمة العليا الأمريكيةWarren بقوله "أن تأريخ البلد لم تخطه فقط ميادين القتال، ولا القوانين الفيدرالية التي أقرها الكونجرس، ولا الجهود التي بذلها رؤساء الجمهورية المتعاقبون، وإنما دونه كذلك – وإلى حدٍّ كبير – قضاة المحكمة العليا الذين صاغوا بأحكامهم منهجاً فريداً لتقدمها لأن التفسير يتضمن جميع العمليات اللازمة

لانطباق القانون على الواقع"، وهو الأمر الذي يؤكده كذلك الفقيه الفرنسي(Laurent) بقوله "خطأ في فهم التفسير الاعتقاد بعدم الحاجة إليه إلا عند نقص النص أو غموضه، فلو كان الأمر كذلك لأمكن القول بأن نقص القانون هو الموجب للتفسير.. أنَّ التفكير لحظة واحدة في جوهر القانون تكفي للاقتناع بأن ضرورة التفسير تتأتى من طبيعة القانون أكثر مما تنجم عن غموضه أو نقصه، فالمشرع، وهو أمام استحالة وضع نصوص خاصة بشأن كل نزاع قد ينشأ بين الأفراد، يجد نفسه ملزماً بوضع نصوص عامة لا خاصة، وهذا يعني أنه يضع مبادئ يتعين على القاضي تطبيقها على المنازعات المرفوعة إليه" (علي ، ٢٠٢١).

كذلك عبّرت المحكمة الدستورية الألمانية عن أهمية الانفتاح وتطبيق هذا المنهج من التفسير وذلك بكلمات معبرة مفادها «أن وضوح النص الدستوري شيء نادر إن لم يكن مستحيلاً، وذلك لتغير الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي صاحبت وضعه، فالنص الدستوري الذي وضع قبل قرن أو أكثر لا يمكن أن يملك اليوم المحل نفسه الذي كان له أبان وضعه، ولنفرض أن نصاً أو أكثر يتمتع بهذا الوضوح المزعوم.

فالأمر لا يكون كذلك بالنسبة للنصوص الأخرى التي تتضمنها الوثيقة الدستورية، ومن ثمَّ تحديد هذه النصوص الدستورية وتفسيرها من قبل القاضي يصبح أمراً لا بدّ منه ولما كان النص هو الوسيلة إلى معرفة حكمته التشريعية، فعلى المفسر تقدير الغاية أو الهدف العملي من القاعدة القانونية»، ويقول في ذلك الفقيه (Irving): «وما من قاعدة قانونية إلا وتجد منبعها في هدف محدد، وباعث عمليّ وعلى ذلك ينبغي على المفسر أن يستلهم الحاجات التي من أجلها وضعت القاعدة القانونية لإشباعها، فالقانون هدفه تحقيق مطالب اجتماعية واقتصادية للجماعة، وعليه يجب أن تدرس هذه العلاقات دراسة دقيقة عميقة، إذ إن التفسير ليس فناً لُغوياً، لكنه يبحث مطالب الحياة العملية والحقائق الاجتماعية» (علي ، التفسير الحي ودوره في أداء العمل البرلماني خلال جائحة كورونا، ٢٠٢١).

وبناءً على ما تقدم يُمكن القول إن الدستور كائن حي تؤثر عليه الاحتياجات الدستورية للعالم المتغير، فما يقوم الدستور عليه من مبادئ هي بطبيعتها منفتحة على المستقبل بشتى تطوراته، وهذه المبادئ الدستورية أفكارها معروفة محددة مثل كرامة الإنسان والحرية والمساواة والأمن وغيرها، ومما لا خلاف عليه أن جميع هذه الأفكار تختلف مفاهيمها من عصر لآخر ولا يكون التعبير عنها في الوقت الحالي مثل ما كان يُعبر عنها به قبل مدة من الزمن، إن الدستور يحمل في جوهره النظر نحو المستقبل، ولا أدل على ذلك من الطبيعة المتميزة لقواعده والتي تشهد على ذلك (سرور ، ٢٠٠٦، الصفحات ١٦٦-١٦٨)، وفي ذلك السياق عبر القاضي جون مارشال بمقولته الشهيرة: "أن الدستور كتب ليتحمل الأجيال المستقبلية" (العبيدي ، ٢٠١٧، صفحة ١٤).

وفيما يخص تطبيقات هذا المنهج فلقد تمَّ استعمال هذا المنهج لأول مرة في كندا بواسطة (اللورد سانكي) في قضية Edwards v.Canda المشهورة ايضاً باسم قضية الأشخاص (Persons Case)[1]؛ وكذلك في الولايات المتحدة الأمريكية

(١) تعد هذه القضية من القضايا القانونية البارزة في تاريخ كندا، اذ لعبت دورًا محوريًا في تعزيز حقوق المرأة والمساواة، تتعلق هذه القضية بتفسير كلمة (الأشخاص) الواردة في المادة (٢٤) من قانون أمريكا الشمالية لعام ١٨٦٧ الذي كان بمثابه دستور كندا والتي نصت على ان «يوجه الحاكم العام من وقت لآخر، باسم الملكة، استدعاء مختوماً بالختم الأعظم لكندا، لأشخاص مؤهلين لعضوية مجلس الشيوخ، وبموجب أحكام هذا القانون، فإن كل شخص يتم استدعاؤه يصبح عضواً في مجلس الشيوخ ويسمى عضو مجلس الشيوخ»، ففي عام ١٩٢٧ قان خمس سيدات كنديات، يُطلق عليهن اسم (Famous Five) بتقديم طلب إلى المحكمة العليا الكندية للاستفسار عن سؤال قانوني محدد: هل النساء يعتبرن أشخاصًا بموجب المادة ٢٤ سالفة الذكر؟ في عام ١٩٢٨، أصدرت المحكمة العليا الكندية حكمها بأن النساء لا يُعتبرن أشخاصًا مؤهلات لتعيينهن في مجلس الشيوخ، مستندة إلى تفسير ضيق للمادة ٢٤. السيدات الخمسة الشهيرات استأنفن القرار أمام اللجنة القضائية لمجلس الملك في بريطانيا، التي كانت آنذاك أعلى هيئة قضائية كندا، اذ أصدرت الأخيرة برئاسة اللورد ستانكي قرارها التاريخي في ١٨ أكتوبر

عندما وسعت المحكمة الأمريكية العليا نطاق الحقّ في الخصوصية، فأول ما بدأ هذا الحق كان مرتبطاً بفكرة الأملاك والملكية الخاصة وهي ألا يُعتدى عليها، ثمّ حصلت مشكلة التجسس على الهواتف العمومية، فهذا الهاتف ليس هاتف خاص يدخل في ملكية الأشخاص، وبعد جدل طويل غيرت المحكمة العليا نظرها وتركت معيار الملكية الخاصة لضمان الخصوصية إلى معيار آخر هو أن في المكان الذي يتوقع فيه الشخص الخصوصية لنفسه يجب أن يُكفل له حقّ الخصوصية عند ذلك، وبعد ظهور مشكلات جديدة وسع نطاق حق الخصوصية أكثر وأصبح فهمه يمتد ليشمل أي شيء يتوقع له الفرد الخصوصية، بل ومن خلال التفسيرات المتعاقبة وصل الحقّ في الخصوصية ليشمل أكياس المهملات أو القمامة (عبد اللطيف ، ٢٠١٨، الصفحات ٥٠٢-٥٠٣).

وفيما يخص العلاقة بين منهج التفسير الحي والتعديل غير الرسمي للدستور؛ يتضح لدى الباحث ان الأول يُستخدم كأداة لتحقيق الثاني، فالتفسير الحي يعطي الضوء الأخضر للقضاء الدستوري بتطوير النصوص الدستورية بما يتماشى مع الواقع المعاصر، وهو الأمر الذي سيؤدي إلى تغيير معنى النص الدستوري من دون الحاجة إلى إجراء عملية التعديل الرسمي للدستور.

الفرع الرابع: أثر منهج التفكير الأخلاقي على التعديل غير الرسمي للدستور

قد يعتمد القاضي الدستوري على ما يعرف بمنهج التفكير الأخلاقي لتفسير الدستور والتي يعتمد على "الاعتبارات الأخلاقية" أو ما يعرف غالباً بـ(روح القانون)؛ ووفقاً لهذا المنهج يتمُّ تفسير النصوص الدستورية من خلال التركيز على القيم والمبادئ الأخلاقية التي تشكل أساس النص الدستوري، أي بعبارة أخرى من خلال استخدام بعض المصطلحات التي تستخدمها النصوص الدستورية والتي تشير

١٩٢٩، اذ قضت بأن النساء يُعتبرن أشخاصًا بموجب القانون، وبالتالي مؤهلات للتعيين في مجلس الشيوخ. (Huscroft, 2006, pp. 7-5)

إلى بعض المفاهيم والمثل الأخلاقية العليا التي تمُّ غرسها في الوثيقة الدستورية مثل (الحماية المتساوية) أو (الإجراءات القانونية الواجبة) (Philip, 1982, p. 142).

وقد تمَّ استخدام هذا المنهج في التفسير الدستوري في العديد من القضايا الدستورية المهمة التي تلامس الواقع الاجتماعي؛ ولعل المحكمة الاتحادية العليا في الولايات المتحدة الأمريكية كانت هي السباقة لاستعمال هذا المنهج التفسيري المتطور وذلك في قضية "Brown v. Board of Education (1953)" المتعلقة بمبدأ الفصل العنصري في المدارس العامة، إذا استخدمت المحكمة العليا التفسير الأخلاقي لتوسيع مفهوم (الحماية المتساوية) المنصوص عليه في التعديل الرابع عشر للدستور الأمريكي؛ وقررت أن الفصل العنصري في التعليم يتعارض مع المثل الأخلاقية والقيم الأساسية للعدالة والمساواة، مما أدى إلى إلغاء مبدأ "منفصل لكن متساوٍ"؛ وكذلك استخدمت المحكمة العليا هذا المنهج في قضية "Plessy v. Ferguson (1896)"؛ إذ توصلت من خلال هذا المنهج أن مفهوم الحرية يفترض (استقلال الذات) التي تشمل حرية الفكر والعقيدة والتعبير، بالرغم من عدم تبني دستور الولايات المتحدة الأمريكية صراحة هذه القيم في التعديل الرابع عشر التي تستند عليه المحكمة في التوصل لهذه القيم (ضايف و الزبيدي ، ٢٠٢٣، صفحة ٥٤٥).

وبما ان المبادئ الأخلاقية العامة تشكل جزءاً كبيراً من نصوص الدستور، لذا ذهب جانب من الفقه الدستوري والذي يؤيده الباحث؛ إلى اعتبار هذا المنهج أداة تفسيرية فعالة لتحقيق التوازن بين النص القانوني وبين الثوابت الأخلاقية المقررة دستورياً، بحجة أن القضاة غالباً ما يحكمون على وفق الحجج الأخلاقية لكنهم يخفونها في عبارات الحكم، وإن استخدام التفسير الأخلاقي بشكل مناسب سيمنح القضاة الكثير من المرونة التي تمكنهم من تضمين القيم الأخلاقية عند اشتقاق المعنى من الدستور، هذا ومن جانب آخر يمكن أن يسهم هذا المنهج التفسيري في سدّ الثغرات الموجودة في النص لمعالجة الأمور غير المتوقعة في وقت سنّ الوثيقة الدستورية.

فيما ذهب منتقدو منهج التفسير الأخلاقي للدستور إلى أن هذا المنهج سيحول القضاة إلى محكمين أخلاقيين، علاوة على ذلك أن القيم الأخلاقية ليست مبادئ دستورية يمكن التحقق فيها بموضوعية، فالمنهج الأخلاقي يقوم على قيم ومبادئ قد تكون ذاتية ومتغيرة بين الأفراد والمجتمعات وبذلك فإن المحاكم قد لا تكون مهيأة لتمييز المبادئ الأخلاقية الراسخة، لذا فإن القاضي عند استخدامه لهذا النمط من التفسير قد يسبب القضايا وفقاً لتوجهاته الشخصية أو على وفق توجهاته السياسية، لذا فهم يرون أنه من الأفضل ترك استنباط القيم الأخلاقية من الدستور للفروع السياسية (ضايف و الزبيدي ، ٢٠٢٣، صفحة ٥٤٦).

ومما تقدّم، يلاحظ الباحث ان هذا المنهج التفسيري يعد وسيلة لإضفاء طابع الحيوية والمرونة على القاعدة الدستورية بالشكل الذي يجعلها مرآة عاكسة للقيم والأخلاق العليا التي تتغير مع الزمن، فهذا المنهج التفسيري لا يعتمد على تفسير النصوص الدستورية من خلال المعاني الحرفية؛ بل ينظر إليها من خلال المبادئ الأخلاقية الكامنة فيها، مثل العدالة، والمساواة، وحماية الكرامة الإنسانية.

وبذلك تتضح العلاقة بين التعديل غير الرسمي للدستور وبين منهج التفكير الأخلاقي؛ وذلك من خلال قدره الأخير على التفاعل مع المتغيرات الاجتماعية والثقافية من دون الحاجة إلى إجراء تعديل رسمي، وهو ما يوفر للدستور مرونة تضمن استمراريته وملاءمته للواقع؛ فعلى سبيل المثال يمكن استخدام التفكير الأخلاقي لتوسيع نطاق الحقوق الفردية أو إعادة تعريف حدود سلطة الدولة على الأفراد، بالاستناد إلى روح الدستور بدلاً من نصوصه الجامدة.

الخاتمة

بعد الانتهاء من دراسة موضوع «مناهج التفسير القضائية وأثرها في التعديل غير الرسمي للدستور»؛ فقد توصلنا إلى جملة من النتائج والمقترحات نوجزها على النحو الآتي:

أولاً: الاستنتاجات

١) إنّ اعتماد القضاء الدستوري على المناهج التقليدية في التفسير كـ (المنهج القصدي والمنهج النصي) سيؤدي فقط إلى الكشف عن المعنى الظاهر للنص الدستوري من دون أن يترتب عليه أي تطوير في مضمونه، ولذا فإن هذه المناهج لا تمثل أداة للتعديل غير الرسمي، بل إنها تُكرس حالة جمود النص الدستوري وتبقيه وفقاً لنية ومقاصد واضعيه.

٢) إنّ الأخذ بالمناهج الحديثة والمتطورة للتفسير القضائي للدستور كـ (المنهج التكاملي والحي والبراغماتي والأخلاقي) سيسهم بشكل مباشر في مسايرة النصوص الدستورية لمختلف التطورات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، لذلك سيكون الدستور بحق اسفنجة قادرة على امتصاص الصدمات وهو الأمر الذي سيُسهم في إضافة حقوق لم يكن منصوصاً عليها صراحة، أو تعزيز ضمانات قائمة.

٣) إنَّ استعمال القضاء الدستوري لمناهج التفسير الحديثة والمتطورة سيسهم في نجاعة الدستور وضمان ديمومة الدساتير الموغلة في القدم ويمنحها القدرة على التكيف مع الحاضر والمستقبل، كما أنه سيجعل من عملية التفسير القضائي للدستور ممارسة فلسفية تعكس تفاعل النص الدستوري مع متغيرات الواقع الاجتماعي من حيث الزمان والمكان، وهو الآمر الذي يجعل من القضاء الدستوري شريكاً فاعلاً في عملية التعديل غير الرسمي للدستور.

٤) إن نتائج التفسير الدستوري تتباين تبعاً للمنهج التفسيري المستخدم، فليس كلّ المناهج التفسيرية سواء فيما تسفر عنه من نتائج، فمن مناهج التفسير الدستوري لا سيما المستحدث منها، ما يُسفر عن معانٍ لنصوص دستورية تقف على طرف النقيض مما تنتهي اليه نتائج التفسير وفقاً لمناهج التفسير التقليدية، ويظهر ذلك أكثر كلما طال عمر الوثيقة الدستورية وهو ما يبرر تناقض بعض الأحكام الصادرة عن القضاء الدستوري وأن هذا الاختلاف في النتائج التفسيرية بطبيعة الحال يُمكن أن يؤدي في بعض الحالات إلى تعديل غير رسمي للدستور، إذ قد يقوم القضاء الدستوري من خلال استخدام مناهج التفسير الحديثة والمتطورة بإعادة صياغة أو تطوير مضمون النصوص الدستورية دون تغيير النصوص ذاتها، وهو الأمر الذي يجعل من القضاء الدستوري أداة فعالة لتعديل الدستور بشكل غير رسمي، استجابةً لتغيرات الواقع دون المساس بصلابة النصوص المكتوبة.

ثانياً: التوصيات

١) يوصي الباحث قضاة المحكمة الاتحادية العليا في العراق عند تفسيرهم للنص الدستوري باعتماد المناهج المتطورة في التفسير الدستوري، وذلك لما لها من دور فاعل في تطوير مضمون الوثيقة الدستورية وتمكينها من مسايرة مختلف التطورات وهو الأمر الذي يضمن للدستور في الوقت ذاته ثباته واستمراريته في مواجهة جمود نصوصه ومقاومة إجراءات تعديله الرسمية شبه المعقدة.

٢) كما يوصي الباحث بضرورة توعية القضاء الدستوري بمخاطر المناهج المتطورة في التفسير إذا ما استعملت بصورة غير دقيقة، فهذه المناهج هي سلاح ذو حدين، وهو الأمر الذي يستلزم من القضاة إدراكاً عميقاً لمسؤولياتهم وتقديراً لآثار ما يصدر عنهم من تفسيرات مع التحلّي بالحكمة والتروي في إعمال هذه المناهج، وهو الأمر الذي يمثل ضمانة أساسية لسلامة عملية تفسير النصوص الدستورية.

المصادر

اولاً: المصادر العربية

١) د. احمد فتحي سرور. (٢٠٠٦). منهج الإصلاح الدستوري. القاهرة: دار النهضة العربية.

٢) الان فارنسوبرت. (١٩٦٢). المدخل إلى النظام القضائي في الولايات المتحدة. (محمد لبيب الحب، المترجمون) القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة.

٣) د. احسان حميد المفرجي، د. كطران زغير نعمة، و د. رعد ناجي الجدة. (٢٠١١). النظرية العامة في القانون الدستوري والنظام الدستوري في العراق. بغداد: المكتبة القانونية.

٤) د. عاطف سالم عبد الرحمن. (٢٠١٠). دور القضاء الدستوري في الإصلاح السياسي - الاجتماعي - الاقتصادي. الاسكندرية: منشأة المعارف الاسكندرية.

٥) د. مازن عواد الشمري. (٢٠٢٣). دور القضاء في تفسير نصوص الدستور (دراسة مقارنة). لبنان: المؤسسة الحديثة للكتاب.

٦) د. محمد نجيب حسني. (٢٠١٧). شرح قانون العقوبات القسم الخاص. القاهرة: دار النهضة العربية.

٧) د. منذر الشاوي. (٢٠١١). مدخل في فلسفة القانون، بغداد، الذكرة للنشر والتوزيع.

٨) سيمون بدران. (٢٠١٦). القواعد التوجيهية المتعلقة بتفسير الدساتير. تونس: المنظمة العربية للقانون الدستورية.

٩) ميشيل تروبر. (٢٠٠٤). فلسفة القانون. (جورج سعد، المترجمون). دار الانوار للطباعة والنشر.

ثانياً: المصادر الأجنبية

1) Hogg, P. W. (2006). Canada: From Privy Council to Supreme Court. Oxford: Oxford University Press.
2) Huscroft, G. (2006). The Trouble with Living Tree Interpretation. The University of Queensland Law Journa.
3) Lash, K. T. (2008). of Inkblots and Originalism: Historical Ambiguity and the Case of the ninth Amendment, . , , P: 468. Harvard Journal of Law and Public Policy.
4) Peltason, J. W., & Davis, S. (2001). Understanding the Constitution. 11th ed., , 2001, p: 35. Fort Worth, Texas: Harcourt College Publishers.
5) Philip, B. (1982). Constitutional Fate: Theory of the Constitution. Oxford: Oxford University Press.
6) Stephen Ross ،Helen Irving و ،Heinz Klu .(٢٠١٧) . Constitutional Interpretation: A Concise Study .(عبد الرحمن مشعل، المترجمون) http://Hekmah.org.
7) West, R. (2000). The Authority of Reason. Press: Harvard University.

ثالثاً: البحوث

١) حيدر علي ضايف، وياسر عطوي الزبيدي. (٢٠٢٣). حماية القضاء الدستوري للمدد الواردة في الدستور باستخدام مناهج التفسير الدستوري المتطورة دراسة مقارنة، مجلة القانون للدراسات والبحوث القانونية. كلية القانون، جامعة ذي قار، المجلد (٢٥)، العدد (١٥).

٢) د.رمزي الشاعر . (٢٠٠٩). ضوابط ووسائل تفسير النصوص ذات الطبيعة الدستورية في قضاء المحكمة الدستورية العليا. مجلة الدستورية، عدد خاص.

٣) فراس عبد الرزاق، وفرح جهاد عبد السلام. (٢٠٢١). مناهج التفسير ودورها في تطوير القواعد الدستورية. مجلة الحقوق، جامعة النهرين. المجلد (٢٣). العدد (٤).
٤) نعمان أحمد الخطيب. (٣٠ ايلول, ٢٠١٩). تفسير نصوص الدستور الأردني (دراسة مقارنة). مجلة علوم الشريعة والقانون، الجامعة الأردنية، المجلد (٥٤) العدد (٣).
٥) رولا عبد المجيد بغدادي. (٢٠٢٣). الاتجاهات النظرية في تفسير الدستور. المجلة الدولية للأبحاث والنشر العلمي، المجلد (٥٤) العدد (٥٤).
٦) عصام سعد العبيدي. (٢٠١٧). منهج الإصلاح الدستوري. مجلة القانون المغربي. العدد (٣٥).
٧) عبد احمد الحسبان. (٢٠٠٧). النظام القانوني لتفسير النصوص الدستورية في الأنظمة الدستورية (دراسة مقارنة)، جامعة البحرين، مجلة الحقوق، المجلد (٤)، العدد (٢).
٨) محمد فريد عبد اللطيف. (٢٠١٨). تفسير النصوص القانونية في قضاء المحكمة الدستورية العليا. الجيزة، مركز الدراسات العربية.

رابعاً: الرسائل والاطاريح

١) أحمد ابراهيم الحمادي. (٢٠٢٣). دور القضاء الدستوري في تفسير النصوص الدستورية – دراسة مقارنة. (رسالة ماجستير). كلية الدراسات العليا، جامعة الشارقة.
٢) وليد محمد عبد الصبور. (٢٠١٢). التفسير الدستوري. (أطروحة دكتوراه)، كلية الحقوق – جامعة عين شمس.

خامساً: المصادر الالكترونية

- البراغماتية (الذرائعية)، مقال منشور على الموقع الالكتروني: https: / /csiislam.org /single_express.php?id=14.
- د. ماجد احمد الزاملي. (٢٠٢٣). الدستور المتكامل تشريعياً واليات تطبيقاته، مقال منشور على الموقع الالكتروني: / www.iraqicp.com.
- د. ماجد حاوي الربيعي. (٢٠٢٣). المنهاج التكاملي في التفسير بقرار المحكمة الاتحادية العليا في الدعوى المرقمة (٩/ اتحادية/ ٢٠٢٣) مقال منشور على الموقع الالكتروني: https: / /www.ahewar.org.
- د. محمد صباح علي. (٢٠٢١). التفسير الحي ودوره في أداء العمل البرلماني خلال جائحة كورونا، مقال منشور على الموقع الالكتروني: https: / /bcled.org/ .
- لبنى الحسامي. (٢٠٢١). البراغماتية – تعريفها وفلسفتها، مقال منشور على الموقع الالكتروني: https: / /www.arageek.com/ .

سادساً: الدساتير

- دستور الولايات المتحدة الأمريكية لسنة ١٧٨٩.
- الدستور الألماني لسنة ١٩٤٩.
- دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥.